Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

16 Mars 2011
16 مارس 2011

مكتسبات المغرب في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية في صلب لقاء مغربي سلوفيني بالرباط

الرباط 16-3-2011شكلت المكتسبات التي حققها المغرب في مجال حقوق الانسان وتكريس دولة الحق والديمقراطية محور لقاء عقد، يوم الثلاثاء بالرباط، بين رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، ادريس اليزمي، ورئيس الجمعية الوطنية لسلوفينيا، بافيل غنتر.

وقدم السيد اليزمي للوفد البرلماني السلوفيني لمحة عن المسلسل المؤسساتي لاحترام حقوق الإنسان بالمغرب والدفاع عنها، مشددا بالخصوص على صلاحيات هذه المؤسسة في مجال تعزيز المكتسبات الديمقراطية وترسيخ ثقافة ممارسة حقوق الانسان بالمغرب.

ولدى تطرقه لصلاحيات المجلس الوطني لحقوق الانسان، أشار السيد اليزمي إلى أن من مهام هذه المؤسسة التشاور والمراقبة والتحذير المبكر وتقييم وضعية حقوق الانسان وكذا التفكير واثراء النقاشات حول قضايا حقوق الانسان من خلال وضع بنيات وآليات جهوية للدفاع عن الحقوق الاساسية وحمايتها.

وبخصوص طريقة تسيير هذه المؤسسة، أشار الحقوقي المغربي إلى أن الظهير المؤسس للمجلس حرص على ضمان وجود توافق كبير مع مبادىء باريس المتعلقة بنظام وتسيير المؤسسات الوطنية لحماية والنهوض بحقوق الانسان.

وبعد أن استعرض مختلف الآليات التي تمكن المجلس من التوفر على استقلالية وتعددية متينة وصلاحيات واسعة، أشار السيد اليزمي إلى دور هذه المؤسسة في النهوض بحقوق المرأة وحماية الطفولة.

وكان اللقاء مناسبة أيضا للحديث عن الورش الكبير للاصلاح الدستوري الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس والذي حظي باهتمام خاص من لدن البرلمانيين السلوفينيين.

وفي هذا الصدد، أشار السيد اليزمي، وهو أيضا عضو اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، إلى أن هذه المراجعة تضع حماية حقوق الانسان وتكريس دولة الحق والديمقراطية في صلب الاصلاحات، خصوصا من خلال مأسسة توصيات هيئة الانصاف والمصالحة وبلورة عدالة مستقلة وفصل السلط، وكذا من خلال ملائمة الدستور والنصوص القانونية مع مجموع مقتضيات الدولية لحقوق الانسان.

ومن جهته أشاد رئيس الجمعية الوطنية السلوفينية بالدينامية الاصلاحية الجارية بالمغرب، مؤكدا بأن الاصلاحات التي أعلن عنها جلالة الملك محمد السادس من شأنها تعزيز المكتسبات التي تحققت في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وجعل المملكة نموذجا يحتذى به في هذا المجال بالنسبة لدول اخرى بالمنطقة.

وأكد المسؤول السلوفيني التزام بلاده بتقديم دعمها من أجل تسهيل تنفيذ هذه الاصلاحات، داعيا إلى تعزيز علاقات التعاون بين البلدين واستغلال فرص الشراكة بين المغرب وأوربا في إطار الوضع المتقدم لدعم "هذا المسار الاصلاحي الشجاع."

وكان رئيس الجمعية الوطنية لسلوفينيا قد أجرى قبل ذلك مباحثات مع العديد من كبار المسؤولين المغاربة تركزت بالخصوص حول سبل تعزيز التعاون الثنائي.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
www

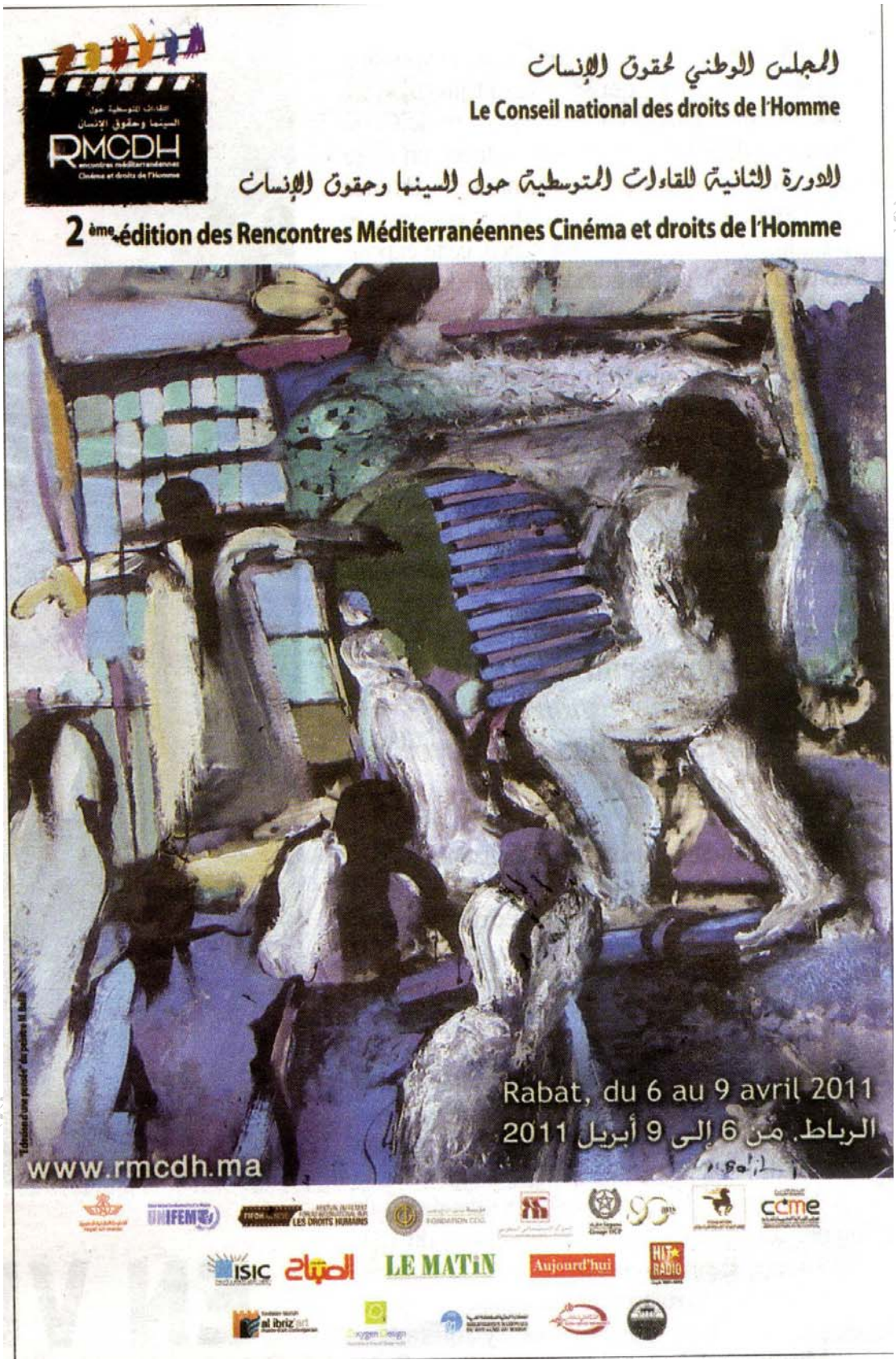

التجديد

في رسالة مفتوحة إلى الأمين العام للمجلس محمد الصبار:

أبو حفص: تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان خطوة لمحو "سنوات الخيبة"

من: أبي حفص محمد عبد الوهاب رفيقي
إلى: السيد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

سلام من الله عليكم ورحمته وبركاته:

قد أكون تأخرت عنكم في الكتابة زمنا طويلا، على الأقل لشكركم على نضالكم وجهدكم الحقوقي الذي بذلتموه دفاعا عن مظلوميتنا وحقوقنا، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله، فاعذرونا بارك الله فيكم، لكن تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان دفعني لمراسلتكم، للتعبير لكم عن استبشاري ومن معي بهذه الخطوة، وتفاؤلنا بمدى إمكانية قدرته على محو سنوات الخيبة التي جرعنا إياها، مجلس استشاري زعموا أنه لحقوق الإنسان، ولم نر منه إلا المبادرات اليائسة، والعجز التام، والوعود الباهتة، والتصريحات الاستهلاكية، ثمان سنوات من المراسلات والتظلمات، والشكاوى والطلبات، وعشرات الوقفات العائلية أمام المجلس والاحتجاجات، والتجاوب مع كل المبادرات الصادرة منه والإشارات، وماذا كانت النتيجة؟، سنوات عمرنا لا زالت تحترق قلب القضبان، وشبابنا يغتاله ببطء صدأ الزنازن والجدران، وطاقاتنا عطلها المنع والحرمان، وعوائلنا تعبت وكلت وعجزت عن التحمل، وأرهقها الجمود وقلة التجاوب والصدود والنكران، فلا مبادراته قد فعلت، ولا وعوده قد أنجزت، لا للحق نصر، ولا للباطل كسر، مئات الملفات عرضت بين يديه، ولم نر تحقيقا جادا ولا سعيا حثيثا لإنقاذ سمعة البلد من تجاوزات وانتهاكات وظلم صارخ اعترف به العام والخاص، بل يأتي التصريح الملكي قاطعا بحصول الانتهاكات ولا نسمع للمجلس حسا ولا ركزا، لا تفعيلا للتصريح، ولا تحديدا للحالات، ولا مطالبة بإجراء البحوث والتحقيقات، فما فائدة هذا المجلس وما جدواه؟، بل الأعظم من هذا أن يطلق المجلس مبادرة، ويعقد لها بنودا ثلاثة، ويتجاوب معها أغلب السجناء، بل تجاوبت ومن معي معها بإقرارها وتأصيلها تأصيلا شرعيا، وإضافة سبعة بنود أخرى، تظهر مدى اعتدالنا ووسطيتنا، وتزيل الغشاوة عن كثير من الافتراءات التي نالتنا، فلما كان التجاوب أدار المجلس ظهره، ودفن رأسه، وتخلى عن مبادرة كان هو صاحبها ومطلقها، هذا ما جنيناه من مجلس باش، محدود الصلاحيات، تسيره التوجيهات، وتقوده التعليمات، غابت عنه الشجاعة، وافتقد الجرأة والجسارة، رضي لنفسه أن يكون واجهة خداعة، وطلاء باهتا، فلذلك ذهب إلى مزبلة التاريخ غير مأسوف عليه.

بل ماذا حقق هذا المجلس للشعب المغربي، ما هو رصيده في حماية حقوق الإنسان المغربي طيلة هذه السنوات، الاختطافات لم تتوقف، والاعتقالات التعسفية لم تنته، والاعتداء على المعتصمين أصبح عادة مألوفة، والتعذيب في المعتقلات يشهد به الخاص والعام، والسجون لا زالت تعج بالأبرياء، وأوضاع السجناء يرثى لها الحال، والقضاء لا زال عفنا فاسدا موجها، وتداخل السلطات لا زال قائما، والفساد المالي لا زال مستشريا، فماذا قدم هذا المجلس للمواطن المسكين؟ سراب في سراب في سراب، ولا يعترض معترض بهيئة الإنصاف والمصالحة، وما كان من جلسات الاستماع والاعتذار والتعويضات، فتلك إرادة سياسية عليا، لم يكن المجلس فيها إلا أداة تنفيذية، تتلقى التعليمات والتوجيهات، ولا دخل له بالمبادرة ولا فاعلية له فيها، فماذا يرجى من مجلس مكتوف الأيدي، عديم الإرادة، مسلوب القوة؟ وإن كنا قد تفائلنا بقيام هذا المجلس، رغم المرارة التي لا زالت حلوقنا تتجرعها من المجلس السابق، فلما منح من صلاحيات التدخل، ومهام الملائمة والمراقبة، وإمكانية التحري والتحقيق، كل هذا يجعلنا نفتح معه باب الأمل، لعل المولى سبحانه وتعالى يجعله سببا لرفع المعاناة والمحنة.

إلا أننا مع هذا الاستبشار والتفاؤل، لا نخفيكم تخوفنا من أن تخيب آمالنا مرة أخرى، خاصة وأن المجلس جهة رسمية غير مستقلة، مما يجعل تخوفنا مشروعا، إذ لا أمل يرجى من مؤسسة ليست إلا واجهة للتلميع والتوهيم، بل عنصرا من عناصر جريمة التستر على الخروقات والانتهاكات، نربأ بكم أن تكونوا كذلك، أو أن تتواطئوا على مثل هذا المنكر الفاحش، إلا أن ذلك لا يكون إلا إذا تمتعتم بالاستقلالية التامة عن كل السلطات العامة، وملكتم الحق في استجواب من كان والتحقيق مع من كان، مهما كان وزنه أو مركزه، ونأيتم بأنفسكم عن تلقي أي تعليمات أو توجيهات، من أي جهة أو سلطة، وكانت لكم الصلاحية الواسعة للتدخل القوي لحماية حقوق البشر في أي زمان أو مكان، وفتحتم أبوابكم لكل المظلومين والمقهورين والمستضعفين، واستمعتم لهم بكل عناية، ونظرتم في شكاواهم بكل حزم وجدية، حينذاك يمكن الاطمئنان لقيامكم بدور فعال في حماية حقوق الخلق ورفع المظالم وحفظ الحقوق.

وإن كنا قد استبشرنا بقيام المجلس فإن استبشارنا قد زاد بتعيينكم أمينا عاما للمجلس، وذلك لمواقفكم السابقة، في الدفاع عن حقوق الإنسان عموما، وعن معتقلي هذا الملف خصوصا، وتنديدكم المستمر بما شاب هذا الملف من خروقات وانتهاكات، وما عرفته المحاكمات من ظلم وحيف وجور، وقد ظللتم قريبين من هذه المأساة ومن مآسي الأسر والعوائل كل هذه السنوات، ولعل هذا ما دفعني لمراسلتكم بدلا من رئيس المجلس، فلرجو أن تستمروا في أداء رسالتكم، والوفاء لمبادئكم، وألا

Revue de Presse de l'Homm

التجديد

عبر محمد عبد الوهاب رفيقي، المعتقل بسجن بوركايز بفاس على خلفية ما يعرف بـ''ملف السلفية الجهادية'' والمعروف بـ ''أبو حفص''، عن فرحته بتأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على اعتبار أنه خطوة لمحو ما أسمته الرسالة بـ''سنوات الخيبة التي جرعنا إياها، مجلس استشاري زعموا أنه لحقوق الإنسان، ولم نر منه إلا المبادرات اليائسة، والعجز التام، والوعود الباهتة، والتصريحات الاستهلاكية'' وعبر رفيقي، في رسالته التي توصلت ''التجديد'' بنسخة منها عبر مصادر من عائلته، عن تخوفه من أن تخيب آماله أيضا في المجلس الحالي ''خاصة وأن المجلس جهة رسمية غير مستقلة''، كما جاء في الرسالة.

وتساءل أبو حفص في رسالة مفتوحة إلى إلى محمد الصبار، الأمين العام للمجلس، عن رصيد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان المغربي طيلة سنوات مشيرا إلى أن ''الاختطافات لم تتوقف، والاعتقالات التعسفية لم تنته، والاعتداء على المعتصمين أصبح عادة مألوفة، والتعذيب في المعتقلات يشهد به الخاص والعام، والسجون لا زالت تعج بالأبرياء، وأوضاع السجناء يرثى لها الحال، والقضاء لا زال عفنا فاسدا موجها، وتداخل السلطات لا زال قائما''.

وأشار أبو حفص في رسالته إلى أن الصبار اعتلى ذلك المنصب في وقت حساس ودقيق، ''لا مجال فيه للمناصب الشرفية، ولا للكراسي الوهمية، ولا للنفاق السياسي، ولا لديمقراطية الواجهة ، فالشعوب قد كسرت الحواجز، والشهية قد فتحت، والطمع قد زاد واستزاد، فلا مجال إلا للجد والصدق والفعالية والإنتاج، وإلا مزبلة التاريخ ولعنته''.

الصبار

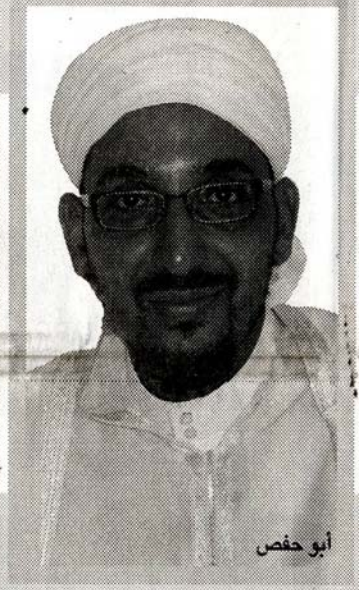
أبو حفص

■أبو حفص: إن كنا قد استبشرنا بقيام المجلس فإن استبشارنا قد زاد بتعيينكم أمينا عاما للمجلس، وذلك لمواقفكم السابقة، في الدفاع عن حقوق الإنسان عموما، وعن معتقلي هذا الملف خصوصا، وتنديدكم المستمر بما شاب هذا الملف من خروقات وانتهاكات، وما عرفته المحاكمات من ظلم وتجيف وجور، وقد ظللتم قريبين من هذه المأساة ومن مآسي الأسر والعوائل كل هذه السنوات

Revue de Presse

التجديد

تدفعنكم اتجاهاتكم الفكرية، وانتماءاتكم الحزبية ، إلى التنكر لهذه المبادئ وممارسة الانتقائية المقيتة، فالحقوق هي لكل البشر، وليس لليساريين أو اليمينيين أو الإسلاميين، وألا تكونوا كمن سبقكم في المجلس السابق السيء الذكر، ممن قضى منهم ومن ينتظر، ممن كانوا بالأمس دعاة الجمهورية المغربية، وأرادوا إسقاط النظام وإشعال الفتنة، فلما لبسوا العباءة المخزنية، واستحلوا الأريكة الرسمية، تنكروا لحقوق الطبقات المسحوقة، وأداروا ظهرهم للمستضعفين والمضطهدين، بل تواطئوا على التستر على الجرائم وكتمانها، فنحن نربأ بك أن تكون كهؤلاء، حفاظا على رصيدك النضالي، وصونا لمسارك التاريخي.

لا يخفى عليك سيادة الأمين العام، أن العالم العربي يعيش تحولات عميقة، وتغيرات جذرية، وكلها تتجه عقاربها نحو التحرر ، والانعتاق من الاستبداد والفساد والظلم ، ونحو فرض إرادة الشعوب على كل الإرادات ، محلية كانت أو دولية، وإن هذه البلاد الطيبة المباركة، لا يمكن أن تكون بمعزل عن هذه الأحداث، ولا بد أن تمسها رياح التغيير، ولا بد للإصلاحات أن تأخذ مسارا جديا وسريعا وفعالا، ولقد كنتم من أشد المطالبين بإصلاح القضاء، وهو مطلب ملح وأساسي وضروري، ولا محيص عنه ليحس المواطن أنه يعيش حقا في دولة الحق والقانون ، فلا حق ولا قانون دون قضاء مستقل نزيه مستقل عن كل السلطات ، وإصلاح هذا الجهاز الحيوي والخطير والذي يمس حريات الناس وحياتهم، لا يكون إلا بتصحيح الأخطاء، خاصة إذا كانت الأخطاء عظيمة وفظيعة ، شوهت سمعة هذا السلك، بل شوهت صورة الوطن، وأحرجته أمام المنظمات الحقوقية المحلية والدولية، أخطاء لا يمكن اغتفارها ولا تجاوزها، قضاة تحقيق أشبه إلى الجلادين منهم إلى القضاة، ومحاكمات ماراطونية أسرع من أوسيان بولت، ومحاضر معدة حتى قبل الاعتقال، ورقص لإحضار الشهود، وأحكام خيالية جاهزة بلغت آلاف السنين، فحري بكم وقد تبوأتم هذا المنصب أن تجدوا وفي أقرب وقت حزمة الحلول التي تصحح هذه الأخطاء ، وتصلح الصورة بعد فسادها.

لقد اعتليتم هذا المنصب في وقت حساس ودقيق، لا مجال فيه للمناصب الشرفية، ولا للكراسي الوهمية، ولا للنفاق السياسي، ولا لديمقراطية الواجهة ، فالشعوب قد كسرت الحواجز، والشهية قد فتحت، والطمع قد زاد واستزاد، فلا مجال إلا للجد والصدق والفعالية والإنتاج، وإلا مزبلة التاريخ ولعنته.

وعليه،فإننا سيادة الأمين العام، نحملكم ورئيسكم ومجلسكم مسؤولية تاريخية، مسؤولية المعتقلين الأبرياء الذين قادتهم الحملات الأمنية إلى أقبية السجون دون ذنب ارتكبوه ، ولا جرم اقترفوه،مسؤولية الدعاة والشيوخ الذين ليس لهم من ذنب إلا كلمة أو رأي، مسؤولية شباب هذا الوطن الذي أخطأ يوما ما، وعرف خطأه وملخذه، ومع ذلك لم تمد إليه يد إنسانية أو مشفقة،مسؤولية الآباء والأمهات الذين عانوا ولا زالوا يتكبدون حرمانهم من فلذات أكبادهم، ويتحملون عناء شد الرحال لزيارتهم وإعالتهم، مسؤولية الزوجات اللواتي فقدن المعيل والسند والسكن، مسؤولية الأطفال الأبرياء الذين فتحوا أعينهم على أبواب الحديد السوداء، وممرات الولوج من أجل الزيارة، وبزات الموظفين الرسمية، وإجراءات التفتيش المهينة، مسؤوليتهم وهم يرون أقرانهم يتمتعون بحنان الأب ورعايته وتربيته ودعمه، وهم لا يعرفون من آبائهم إلا زيارات متقطعة ، ومكالمات هاتفية محسوبة، نحملكم مسؤولية الأجساد التي تهترئ، والطاقات التي تهدر، والمآسي التي تتفاقم ، والاحتقان الذي يتراكم، والحقد الذي يتولد، لقد حملتم مسؤولية جسيمة، أمام الله تعالى أولا، ثم أمام التاريخ، وما نراكم إلا أهلا لها، حريا بها، فلا تخيب أملنا فيك، ولا تدخل اليأس إلى قلوبنا من وجود الأشراف والأحرار بهذه البلاد الحبيبة .

لقد بلغ إلى مسامعكم يقينا ما كان بسجن سلا، وما كان من الاعتصام ومحاولة إشعال النار في الأجساد، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على مدى ما يحس به المعتقلون من انسداد الآفاق، ومن اليأس من التجاوب مع المطالب العادلة، ومن الاحتقان الناتج عن تجاهل الدولة لكل النداءات والصيحات والمناشدات، ويدل أيضا على أن عهد الاستسلام للمهدئات والمسكنات قد ولى إلى غير رجعة، فلا الوعود تنفع، ولا الأخبار المنسوبة إلى مصادر مطلعة تغني بالغرض، ولا التطمينات الفجة تعمل، بل ليس إلا الجد والفعالية وكل ما هو ملموس ومرئي وواقع، ولهذا نناشدكم أن يكون هذا الملف على رأس أولوياتكم فإن عجزتم أو اصطدمتم بما يعيق عملكم أو تلقيتم من التعليمات والتوجيهات ما يمنعكم من ممارسة مسؤوليتكم، فلا أظن أن شجاعتكم تخذلكم لإعلان استقالة فورية، تكون تاجا تزينون به رأس مساركم النضالي والحقوقي، وتكونون بها قد أبرأتم ذمتكم، وأخليتم مسؤوليتكم، وليتحمل غيركم نتائج هذه المأساة وعواقبها.

عندما كنا صغارا، كانت المعلمة تضع ختمها على دفتر الامتحان، وعليه: عند الامتحان، يعز المرء أو يهان، وصدقت، إنه امتحان التاريخ، فإما العزة وإما المهانة.

وفقكم الله لما فيه خدمة الصالح العام، ويسر لكم القيام بمهامكم، وأعانكم على ذلك وسددكم، والسلام عليكم ورحمة الله

كتبه بالسجن المحلي بوركايز بفاس
أبو حفص محمد عبد الوهاب رفيقي
في: الثاني من ربيع الثاني 1432ه
الموافق: 07 مارس 2011م

Revue de Presse de l'Homme

التجديد

أنباء عن تحركات لإعادة فتح ملف المعتقلين السياسيين والسلفيين

العائلات والجمعيات المهتمة تنفي توصلها بأي مبادرات.. منتدى الكرامة بصدد رفع مذكرة .. الصبار: كل القضايا مطروحة على طاولة المجلس بدون استثناء

اعتبر محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن كل القضايا مطروحة على طاولة المجلس بدون استثناء، مضيفا، في تصريح لـ"التجديد"، أن المجلس حاليا يعمل على إتمام هيكلته، وينتظر اقتراحات الجمعيات وباقي الجهات الممثلة. وأضاف الصبار أنه من الناحية المبدئية جميع ملفات حقوق الإنسان سيتم فتحها والنظر فيها. وأكد مصدر مطلع لـ"التجديد" أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان كلف أحد المحامين من أجل رصد الخروقات التي طبعت محاكمة المعتقلين الستة.

ويستعد منتدى الكرامة لرفع مذكرة إلى الجهات العليا تضم الخروقات والاختلالات التي واكبت ملفات المعتقلين على خلفية قانون الإرهاب بمن فيهم السلفية والسياسيين الستة ومن معهم، وفق ما أكده عبد العالي حامي الدين عضو المنتدى، مضيفا، في تصريح لـ"التجديد" أن ما يروج من أخبار حول حل الملف هي أخبار غير رسمية.

من جهتها أكدت إحدى زوجات المعتقلين السياسيين الستة لـ "التجديد" أنها لم تتوصل بأي شيء بخصوص زوجها، ونفت أن تكون توصلت بمعطيات جديدة حول الملف على غرار باقي زوجات المعتقلين الآخرين.

ومن جهته اعتبر عبد الرحيم مهتاد، رئيس جمعية النصير لمساندة المعتقلين الإسلاميين، أنه لا توجد أي رسالة أو تصريح رسمي في الموضوع، وأن أسر المعتقلين لم تتوصل إلا بالوعود منذ 2004، وأن هذا الملف يقتضي إرادة سياسية.

وقال مهتاد إن المعتقلين الإسلاميين بسجن القنيطرة ثمنوا تنصيب المجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي يوجد على رأسه كل من إدريس اليزمي ومحمد الصبار، وأعربوا في بيان لهم عن أملهم في أن يكون مدخلا لإيجاد حل.

وأشار مهتاد إلى أن المغرب مقبل على الإصلاحات الدستورية والجهوية، وأن أي دولة تفتح هذا الورش تفتح جميع الملفات بما فيها السلفية الجهادية، مضيفا أنه يأمل بأن يلقى حوالي 1000 معتقل إسلامي الحرية.

هذا وبعث أبو حفص محمد عبد الوهاب رفيقي رسالة إلى محمد الصبار أكد فيها استبشاره ومن معه، بتأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتفاؤلهم بمدى إمكانية قدرته على محو سنوات الخيبة التي كان فيها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان طرفا فيها، "وزعموا أنه لحقوق الإنسان، ولم يزعمه إلا المبادرات اليائسة، والوعود الباهتة، وثمان سنوات من المراسلات والتظلمات".

وانتقد أبو حفص تخلي المجلس الاستشاري عن المبادرة التي أطلقها سابقا، معتبرا أن الحقوق هي لكل البشر، وليس لليساريين أو اليمينيين أو الإسلاميين.

خالد مجدوب

Revue de ... de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

"البام" يطالب بالتحقيق في التدخل الأمني بالبيضاء

صلاح الوديع: اتخذنا إجراءات لإطلاع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بما وقع ومطالبته بفتح تحقيق لتحديد المسؤوليات

طالب حزب الأصالة والمعاصرة، بفتح تحقيق في التدخل الأمني الذي وقع بالبيضاء، لتفريق تظاهرة احتجاج دعت إليها هيات مطالبة بتسريع وتيرة الإصلاحات بالمغرب، وراسل أعضاء في الحزب المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل فتح تحقيق في الأحداث التي وقعت في تظاهرة الأحد الماضي، ونشر مضامين هذا التحقيق لمعرفة تفاصيل وقائع المواجهات التي حدثت بين رجال الأمن ومتظاهرين سلميين.

وقال صلاح الوديع الأسفي، عضو الأمانة العامة لحزب "البام"، إن الأحداث التي وقعت بالدار البيضاء يوم 13 مارس الجاري، بمناسبة تفريق وقفة احتجاجية، تستوجب في نظر الحزب، فتح تحقيق عاجل من أجل تحديد المسؤوليات وما يترتب عنها.

وأفاد صلاح الوديع، في تصريح لـ الصباح، أن حزب "البام" بعد أن توصل بأخبار حول التدخل الأمني، قام بمباشرة سلسلة إجراءات لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل مباشرة تحقيق لمعرفة تفاصيل وملابسات ما وقع، مثيرا أن موقف الأصالة والمعاصرة، واضح بشأن دعمه لضرورة احترام حق التظاهر السلمي طبقا لمقتضيات القانون، وهو الموقف، يضيف صلاح الوديع، الذي ما يزال عليه الحزب.

وأعرب القيادي في "البام" عن مخاوفه من أن تشوش مثل هذه الأحداث على دينامية الإصلاحات السياسية والدستورية المطروحة للنقاش، مشددا على أن الحزب يؤكد ضرورة إيلاء الاهتمام الكامل والضروري بالنقاش الوطني، لضمان الشروط والفرص الممنوحة لتحقيق قفزة نوعية.

وستكون قضية المطالبة بفتح تحقيق في الاعتداء الأمني ضد المتظاهرين يوم الأحد الماضي، ضمن جدول أعمال الاجتماع الأسبوعي للأمانة العامة للأصالة والمعاصرة، وإطلاع أعضاء القيادة الحزبية على الخطوات التي باشرها أعضاء في الأمانة العامة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل التحقيق في موضوع القمع الأمني العنيف الذي تعرض له المحتجون والتغيير الذي وقع في طبيعة التعامل مع المتظاهرين بعد أن تخلت قوى الأمن عن برودة دمها لصالح إشهار العصا في وجه المطالبين بالإصلاح.

وكانت قوات الأمن تدخلت لتفريق تظاهرة دعت إليها حركة 20 فبراير، ضمن مخطط أعلنته للضغط من أجل تسريع وتيرة الاحتجاجات، غير أن الوقفة تحولت إلى مواجهة بين المحتجين وقوات الأمن التي فرقت الوقفة باستخدام القوة، وطاردت المتظاهرين بين الأزقة في اتجاه مقر الحزب الاشتراكي الموحد، الذي تعرض بدوره لاقتحام عناصر الأمن، فيما أعادت إطلاق سراح بعض الأشخاص الذين جرى اعتقالهم خلال المواجهات. بالمقابل، علق الحزب الاشتراكي الموحد الذي تعرض لمداهمة قوى الأمن، أشغال مجلسه الوطني إلى "أجل غير مسمى"، في رد على الحصار الأمني الذي طال مقره بالدار البيضاء وكذا تعرض مجموعة من مناضليه، بينهم أعضاء في الأمانة العامة للحزب، للتعنيف والاعتداء الأمنيين.

إحسان الحافظي

صلاح الوديع (أرشيف)

Revue de Presse du Cons

أخبار اليوم المغربية

«البام» يطالب بالتحقيق في أحداث البيضاء واليسار الموحد يحمل المسؤولية للداخلية

■ عبد الحق بلشكر
و محمد الخضيري ■

طالب حزب الأصالة والمعاصرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بفتح تحقيق في الأحداث التي شهدتها مدينة الدار البيضاء يوم الأحد الماضي، والتي واجهت فيها قوات الأمن المتظاهرين من أعضاء حركة 20 فبراير باستعمال العنف المفرط.

وقال صلاح الوديع، عضو المكتب الوطني لحزب الأصالة والمعاصرة، إن حزبه بادر، بمجرد توصله بخبر التدخل الأمني العنيف في حق المتظاهرين، الأحد الماضي، إلى الاتصال برئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، وكاتبه العام، محمد الصبار، للمطالبة بفتح تحقيق في العنف الممارس ضد المتظاهرين، وقال الوديع لـ«أخبار اليوم»: «لقد طالبنا بإجراء تحقيق من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتحديد المسؤوليات وما يترتب عنها، ونشر نتائج هذا التحقيق»، وأضاف: «هناك أخبار تروج عن أن وزارة الداخلية تأخذ الموقف بجدية، ونحن ننتظر مواقف واضحة من الوزارة وسنعبر عن موقفنا على ضوء ذلك».

من جانبه، حمل الحزب الاشتراكي الموحد، الذي اقتحمت قوات الأمن مقره بالدار البيضاء الأحد الماضي، وزارة الداخلية مسؤولية الأحداث. وقال محمد مجاهد، الأمين العام للحزب، في تصريح لـ«أخبار اليوم»، إن «الحزب يحمل المسؤولية لوزير الداخلية في ما حدث». واعتبر مجاهد أن العنف الذي تعرض له الحزب «جزء من القمع العام الذي تعرض له عدد من الوقفات في المغرب في نفس اليوم».

أما محمد دعيدعة، عضو الفريق الفدرالي بمجلس المستشارين وأحد ضحايا التدخل العنيف بالدار البيضاء، فأكد أن فريقه سيطالب بحضور وزير الداخلية، الطيب الشرقاوي، أمام المجلس. وأضاف، في تصريح لـ«أخبار اليوم»، أن «العنف الذي مورس ضد المتظاهرين سلميا الأحد الماضي كان وحشيا وغير مبرر»، واستطرد: «لم يكن رجال الأمن يميزون بين المواطنين المارين من الشارع والمتظاهرين مما أدى إلى إصابة طفلة عمرها 13 سنة».

إلى ذلك، استقت «أخبار اليوم» شهادات مجموعة من المعتقلين بالعاصمة الاقتصادية، الذين قالوا إنهم تعرضوا للعنف الجسدي واللفظي والإرهاب النفسي خلال نقلهم إلى ولاية الأمن بالدار البيضاء وأثناء التحقيق معهم.

الشهادات أكدت أن المعتقلين تعرضوا للكمات والضرب بالـ«زرواطة»، إضافة إلى أن رجال أمن وجهوا إليهم كلمات نابية.

مسلسل الحط من كرامة المعتقلين استمر في أروقة ولاية الأمن، حسب الشهادات، ولم يسلم من الاعتقال طفل يبلغ من العمر 12 سنة.

التفاصيل ص 3

الطيب الشرقاوي

Revue de P... ...oits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

بنعبد الله يحمل المسؤولية للنهج والعدل والإحسان في معارضة إصلاحات الملك

«البام» يطالب بلجنة تحقيق في أحداث البيضاء ومجاهد يحمل المسؤولية للداخلية

■ الرباط- عبد الحق بلشكر■

أجمعت مواقف مجموعة من الأحزاب السياسية على رفض العنف الذي مورس على المتظاهرين يوم الأحد الماضي بالدار البيضاء، وذهب البعض إلى حد مطالبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بفتح تحقيق في تلك الأحداث ونشر مضامينه، فيما يستعد آخرون للمطالبة بحضور وزير الداخلية إلى البرلمان لتقديم توضيحات، في حين يحمل آخرون مسؤولية ما حدث للعدل والإحسان والنهج الديمقراطي.

وأكد محمد مجاهد، رئيس الحزب الاشتراكي الموحد، الذي اقتحمت قوات الأمن مقره بالدار البيضاء، الأحد الماضي، أن الحزب راسل أمس كلا من وزيري العدل والداخلية حول أحداث العنف، وقال لـ«أخبار اليوم» إن «الحزب حمل المسؤولية لوزير الداخلية في ما حدث». كما وجه الحزب رسالتي احتجاج إلى كل من القناة الأولى والثانية، بسبب ما وصفه مجاهد بـ«تزوير الحقائق الذي اعتمدته القناتان في تغطية أحداث العنف». واعتبر مجاهد أن العنف الذي تعرض له الحزب «جزء من القمع العام الذي تعرضت له عدد من الوقفات في المغرب في نفس اليوم».

من جهته، قال صلاح الوديع، عضو المكتب الوطني لحزب الأصالة والمعاصرة، إن حزبه بادر بمجرد توصله بخبر التدخل الأمني العنيف في حق المتظاهرين، الأحد الماضي، إلى الاتصال برئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، وكاتبه العام، محمد الصبار، لمطالبتهما بفتح تحقيق في العنف الممارس ضد المتظاهرين، وقال الوديع لـ«أخبار اليوم»: «لقد طالبنا بإجراء تحقيق من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتحديد المسؤوليات وما يترتب عنها، ونشر نتائج هذا التحقيق»، وأشار الوديع إلى أن حزبه سبق أن «عبر عن دعمه للحق في التظاهر السلمي طبقا للقانون». وحول مدى إمكانية اضطلاع هذا المجلس بهذه المهمة، خاصة أنه لم يجمع بعد تشكيلته الجديدة، أكد الوديع أن «المجلس قائم بمجرد تعيين رئيسه وأمينه العام، والقانون يسمح له بالتحقيق في الانتهاكات». وبخصوص موقف وزارة الداخلية مما حصل في الدار البيضاء من عنف ضد المتظاهرين، أكد الوديع أن «هناك أخبارا تروج بأن وزارة الداخلية تأخذ الموقف بجدية، ونحن ننتظر مواقف واضحة من الوزارة وسنعبر عن موقفنا على

من أحداث البيضاء

Revue de

أخبار اليوم المغربية

(أرشيف)

ضوء الملك».

إلى ذلك، أكد، محمد دعيدعة، عضو الفريق الفيدرالي بمجلس المستشارين وأحد ضحايا التدخل العنيف بالدار البيضاء، أن فريقه سيطالب بحضور وزير الداخلية ، الطيب الشرقاوي، أمام المجلس. وقال دعيدعة لـ«أخبار اليوم» إن «العنف الذي مورس ضد المتظاهرين سلميا الأحد الماضي كان وحشيا وغير مبرر»، وأكد أنه شخصيا كان عرضة للضرب لولا تدخل بعض المسؤولين الأمنيين الذين يعرفونه. وأضاف: «لم يكن رجال الأمن يميزون بين المواطنين المارين من الشارع والمتظاهرين ما أدى إلى إصابة طفلة عمرها 13 سنة».

هذا، وعبر نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، عن رفضه لما وصفه «استغلال الفضاء الديمقراطي من أجل إفشال الإصلاح الذي أعلن عنه الملك محمد السادس»، وقال بنعبد الله لـ«أخبار اليوم» إن حزبه «ضد اللجوء إلى العنف من أي جهة كان»، معتبرا أن «العنف لا يفيد في العمل الديمقراطي»، وشدد بنعبد الله على أن «التظاهر السلمي حق مشروع، لكنه يخضع لقوانين تفرض الحصول على ترخيص». ولاحظ بنعبد الله أن «التظاهر المستمر بعد الخطاب الملكي له دلالة سياسية تعني رفض الانخراط في القالب الإصلاحي الذي أعلنه جلالة الملك، ونية إفشال الإصلاح». وتحدث بنعبد الله بوضوح عن كل من النهج الديمقراطي، الذي اعتبر أنه «يسعى إلى ثورة تؤدي إلى قيام جمهورية، وجماعة العدل والإحسان التي لا تهمها لا الملكية البرلمانية ولا الجمهورية بل تسعى إلى الخلافة».

من جهة أخرى، لم يجتمع المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للتداول في العنف الذي عرفته الدار البيضاء الأحد الماضي، لكن علي بوعبيد، عضو المكتب السياسي للحزب، أكد أن العنف الذي تعرض له المتظاهرون «يعكس حالة الارتباك التي تعرفها السلطة والحركات الاحتجاجية على السواء»، مشيرا إلى أن «المغرب يعيش مرحلة تحول لم تعرف معه السلطة أنها يجب أن تتعامل مع الاحتجاجات باعتبارها ظاهرة طبيعية، وبعيدا عن أي سلوك استبدادي». وأشار بوعبيد إلى أن أجهزة الأمن أخطأت عندما اقتحمت مقر الحزب الاشتراكي الموحد لإخراج المتظاهرين وضربهم، لكنه انتقد ما وصفه باستغلال «جماعة غير معترف بها لحركة 20 فبراير، وتعتبر هذه الجماعة (العدل والإحسان) خارج الثوابت الوطنية».

Revue de Presse